دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية
(دراسة تحليلية)

إعداد

د/ بندر صقر سالم الذيابى
أستاذ مساعد - جامعة تبوك

د/ إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد
الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامه
بكلية الحقوق - جامعة المنصورة

المقدمة

تؤدي الاستثمارات المباشرة دورًا مهمًا في عمليات التنمية الاقتصادية لمختلف دول العالم المتقدمة والنامية[١].بيد أن التدفقات الرأسمالية شأنها شأن التدفقات التجارية الدولية أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي واستدامته[٢]. لما سبق تعكف العديد من الدول على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية. فمعظم دول العالم أصبحت مستضافة ومضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج والتجارة والاتجاه نحو اقتصاد السوق والتكامل الاقتصادي. وهكذا تزايد دور وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنوات الأخيرة وأصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية، خاصة في ظل حجم المديونية الخارجية[٣].

ونظرًا لأهمية الاستثمار الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية وبالأخص التنمية الصناعية، فقد حرصت المملكة العربية السعودية على جذب المزيد من هذه الاستثمارات، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات أبرزها: تحديث نظام الاستثمار الأجنبي وكذلك منح الحوافز والامتيازات للمستثمر الأجنبي، وتذليل العقوبات القانونية التي تحد منه الخ ... [٤].

---

(1) Ila Chaturvedia, Role of FDI in Economic Development of India: Sectoral Analysis, international conference on technology and Business Management, March 28-30, 2011, P.528.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار "تطلق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار" لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير- مارس) ٢٠١٣، ص٨.

(٣) زغدار أحمد ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، مرجع سابق ، ص١٥٩.

(٤) بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملكة سعود، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م، ص١.

ولا شك في وجود علاقة ايجابية تربط ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية.ذلك نجد سعي المملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار بالقطاع الصناعي الذي يعد بحق عصب التنمية لأية دولة في العالم، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات التي تساهم في دخول هذه الاستثمارات.

وبالاطلاع على (تقارير الاستثمار العالمي المختلفة) يتضح أن المملكة العربية السعودية احتلت المرتبة الأولى في تدفقات الاستثمار الأجنبي الوافد إلى المنطقة، وذلك حتى عام ٢٠٠٨، وبعدها شهدت تراجعًا بسبب الأزمة المالية العالمية التي بدأت شرارتها في الولايات المتحدة الأمريكية وأثرت من ثم على مختلف اقتصادات العالم(١).

لما سبق، جاء عنوان دراستنا دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة مع التطبيق على المملكة العربية السعودية لدراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في تطوير وتحسين القطاع الصناعي بالمملكة، وهو ما ينعكس من ثم على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

- **مشكلة الدراسة**:

مما سلف، فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول البحث عن سياسات بديلة للاعتماد على النفط في التنمية في البلاد. وهنا يأتي دور استغلال الفوائض المالية، في تدعيم وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل وجود قطاع صناعي قوى يقود المملكة نحو تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

(1) Andrew Stoeckel, the global financial crisis and consequences, Australian national university, the Brookings institution, 2009, p. 608.

- **أهمية الدراسة**:

إن من أبرز مبررات الاهتمام بالاستثمار الأجنبي تتمثل في:

- **يقوم بدور مهم في عملية التنمية واستدامتها من خلال تمويل المشروعات المختلفة.**
- **يقوم بتوفير فرص العمل وتوفير مجالات لتدريب العمالة على مهارات العمل المختلفة.**
- **له دور هام في نقل التكنولوجيا والتدريب عليها.**
- **يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر قوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو والتفاعل مع الاقتصاد العالمي.**

يساهم إلى جانب القروض في توفير الموارد المالية اللازمة ، ويعمل بالتالي على مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

- **منهج الدراسة**:

سنعتمد في دراستنا حول دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الصناعية في المملكة على المنهج التحليلي المقارن ، وذلك بالرجوع إلى تجارب الدول التي حقق فيها الاستثمار الأجنبي طفرة هائلة في قطاع الصناعة للنظر في إمكانية تحقيق ذلك في المملكة العربية السعودية من عدمه.

أيضًا سنعتمد على المنهج الاستقرائي، وذلك بالرجوع للعديد من المصادر والإحصاءات والتقارير الحكومية المختلفة الصادرة عن صندوق التنمية السعودية ووزارتي الاقتصاد والتخطيط والتجارة والصناعة وغيرها ... من أجل استقراء واقع هذه البيانات والاستعانة بها في انجاز دراستنا.

- **استعراض أدبيات البحث**:

بالاطلاع على الدراسات التي بحثت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الصناعي يمكن أن نبرز بعض منها على النحو التالي :

* Stephen Thomsen, (1991) Southeast Asia : the role of foreign direct investment policies in development , OCDE.

وبحثت هذه الدراسة ، أهمية الاستثمار الأجنبي في دعم عمليات التنمية ، من خلال تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية ، لاسيما توفير فرص العمل ، نقل التكنولوجيا ، تحسين جودة المنتجات والأثر على الناتج القومي الاجمالى .

- دراسة "طلال منصور الذيابى" ، والتي تبرز دور الاستثمار المباشر في صناعة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية ،١٤٣٢ ، والتي توضح مدى الدور الذي يمكن أن يلعبه FDIفى ازدهار البحث العلمي وهو ماينعكس بدوره على المنتج والإنتاج .

- التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة FDI الواردة إلى المملكة السعودية ، ٢٠١١ . والصادر عن الهيئة العامة للاستثمار / مركز التنافسية الوطني . ويوضح التقرير بعض الإحصاءات والبيانات عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠.

- صندوق التنمية الصناعية السعودي ، تحليل أداء القطاع الصناعي خلال خطة التنمية الثامنة من (٢٠٠٥- ٢٠٠٩م) ، وحدة الدراسات الاقتصادية ، مارس ٢٠١٠ وهى توضح أداء القطاع الصناعي وحجمه ونشاطه خلال هذه الفترة.

- دراسة ل ilachaturvedi , role of FDI in economic development of India sectoral analysis , institute of management , 2011 .

وتناولت هذه الدراسة أهمية FDI للهند ، والتأثير الذي لعبه فى تحسين المؤشرات الكلية للتنمية الاقتصادية فى الهند.

- دراسة ل MuawyaahmedHussein وبحث هذه الدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي بعنوان : impact of foreign direct investment on economic growth in the gulf cooperation council , 2009 . وتناولت هذه الدراسة أهمية FDIفى دعم عمليات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي .

- **تصميم البحث** :

دراستنا الوليدة والتي تبحث أثر الاستثمار الأجنبي المباشر وتدفقات رؤوس الأموال على القطاع التنموي industrial sectorفى المملكة العربية السعودية، نقوم بدراستها من خلال فصولٍ ثلاثة، وذلك على النحو التالي :

مقدمة الدراسة:

الفصل الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره عالمياً وإقليميا.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأبرز نظرياته.

المبحث الثاني: وضع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والإقليمي.

الفصل الثاني: ماهية التنمية المستدامة وأهدافها.

المبحث الأول: مفهوم الطاقة المتجددة وأهميتها ومصادرها.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ودور الطاقة المتجددة في إنجاز أهدافها.

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي فى السعودية وانعكاساته على التنمية المستدامة.

المبحث الأول: وضع الاستثمار الأجنبي المباشر فى السعودية قبل وبعد الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

المبحث الثاني: زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والأثر على المؤشرات الاقتصادية التنموية فى المملكة.

المبحث الثالث: إستراتيجية المملكة بخصوص الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة.

الفصل الأول
ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره عالمياً وإقليميا

احتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي باعتباره وسيلة فعالة لتسريع النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [١].وعلى أية حال سنتناول هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأبرز نظرياته

المبحث الثاني: وضع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والإقليمي.

المبحث الأول
مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأبرز نظرياته

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية أحد أبرز الموضوعات الرئيسة التي تحظى باهتمام الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري كمؤسسات Standard &Poor's, Moody's ، حيث تلاحظ في السنوات الأخيرة من القرن المنصرم تزايد حدة المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية للحصول على المزايا المرتقبة[٢].

(١) زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، ٢٠٠٤، ص١٩.

(2) Rory Terry, Foreign direct investment and economic Growth in developing Countries, state university. Pp.155-156 available at: http://www.cis-wtamu.edu/home/index.php/swer/arti.

- وحول تحديد مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ عدم وجود تعريف محدد له. فطبقًا لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يشير الاستثمار الأجنبي إلى كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية أم أجنبية[١].

بينما يذهب البعض الآخر[٢]. إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويُمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة[٣].

مما سبق من تعريفات، يمكننا استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر foreign direct investment هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مُقيم، يشار إليه بالمستثمر المباشر، في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، تُسمى مؤسسة الاستثمار المباشر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة كنسبة معينة في الملكية قد تكون ١٠% أو أكثر.

ويبدو أن التعريفالسالف ، يتفق مع ما قد سبق أن ذكرناه من تعريف لصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[٤].

---

(1) OECD, Benchmark, Definition of foreign direct investment, OECD, 1996.

(2) United nations conference on trade and Development, IBID, P.8 .

(٣) د.أمينة زكى شبانه ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق ، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة ، مصر ، ٧-٩ أبريل، ١٩٩٤ ، ص٢ وما بعدها .

(4) Ibid: p. 20.

وأيًا كان ما سبق، فإنه ووفقًا لما سبق من تعريفات، فيبدو لنا اتفاق على وجود ضوابط لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن ذكرها على النحو التالي[1]:

١- وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة.

٢- تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

٣- وجود المعاملات التي تؤدي إلى خلق وإنشاء الاستثمارات والحفاظ على استمراريتها وتوسيع نطاقها.

٤- استثمارات ناتجة عن قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة باستثمار مالي أو عيني بما نسبته ١٠% أو أكثر من رأسمال مشروع جديد أو قائم.

٥- استثمارات في أدوات حقوق الملكية عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات بشرط أن لا تقل نسبة الشراء عن ١٠% من حقوق الملكية.

٦- تدفقات ناتجة عن استثمارات في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.

- **وحول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر**:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أنه يحمل خصائص الاقتصاد القادمة منه. كما يقوم الاستثمار المباشر بدور محوري في أغلب الاقتصادات النامية ، ومن ضمنها الدول العربية التي تعاني من العجز في الحساب الجاري والاحتياجات المحلية للموارد المالية

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص٧.

أو تلك التي تشكو من فجوة تقنية ومن مستوى متدن من الإنتاجية ومن نطاق ضيق للسوق المحلي(١).

وأيًا كان الأمر، فإن تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مرجعه الأسباب التالية:

أ – الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، والتي تهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار، وتطبيق برامج الخصخصة ومضاعفة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ب- التكتلات الاقتصادية والتي تتميز بامتلاكها لسياسات تجارية واستثمارية موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء، وذلك يؤدي إلى فرض قيود على تدفق الاستثمار إلى الدول غير الأعضاء(٢).

وبالنظر إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية، ونظرًا لتخوف بعض المستثمرين من مناخ الاستثمارات في الدول النامية، فقد وُجدت الوكالات الدولية المعنية بضمان الاستثمار، وهو ما شجع المستثمرين على ضخ استثماراتهم في هذه الدول(٣).

يضاف على ما تقدم، أن هذه الوكالة قد أصدرت ضمانات للمستثمرين في المنطقة ما قيمته ٦١٠ مليون دولار، وذلك لمساندة أكثر من ٢٠ استثمارًا نفذتها بنوك وشركات مقرها في المنطقة. وقد نفذت هذه المشروعات على نطاق واسع من القطاعات(٤).

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص٨.

(2) SeyedKomail and Amir Hortamani, The impact of trade integration on FDI flows: Evidence from Eu and Asian +3, university of Isfahan. Available at: http://www.univ-lehavre-fr/ actu/itlcge/pdf.

(٣) لمزيد من التفصيل، راجع الموقع التالي: موقع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

www.mmiga.org.

(٤) المرجع السابق، نفس الموقع.

وعلى ما تقدم، فإن التجارب المختلفة تثبت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع مهمة للدول المستقبلة له، ويمكن أن نذكر بعض من هذه المنافع على النحو التالي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المحرك الأساسي لعملية التصدير، وهو ما يستفاد من تجارب بعض الدول كالصين التي تجذب سنويًا ٤٠ مليون دولار قابلة للزيادة عام بعد آخر، ولعل ذلك ما يساعد في وجود قطاع صناعي تصديري قوي مما يزيد من التدفقات الاستثمارية ويزيد العملة الأجنبية ويقلل من ثم العجز في ميزان المدفوعات(١).
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة(٢).
- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الدعائم لحركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم.
- وبخصوص النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية، ودون الخوض تفصيلاً في هذه التفسيرات، فإننا سنعرض لأبرزها وهي النظرية التقليدية والنظرية الحديثة.

---

(1) Kevin Honglin Zhang, How does affect a host country's export performance? The case of china, Department of economics, Illinois state university 2002, pp. 2:4. available at: http://www.saculty.washington.edu/karyiu/confer/xian05/pdf.

(2) Sarah Yueting Tong, Foreign direct investment, technology transfer and firm performance, Hong Kong institute of economics and business strategies, April 2001, p.p. 34-35.

النظرية الحديثة : ويعتقد أصحاب النظرية الحديثة "أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق العديد من المنافع للدول النامية، ولعلهم يستندون إلى مجموعة من الحجج، يمكن أن نذكر أهمها على النحو التالي:

١- الاستثمار الأجنبي المباشر يسد أربع فجوات رئيسية في الدول النامية وهي:

- الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة[١].
- الفجوة التكنولوجية[٢] Technological Gap
- فجوة النقد الأجنبي.
- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.

٢- المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المضيفة.

٣- إيجاد أسواق للتصدير تُنمي العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.

٤- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد مجموعة من الوفورات الخارجية والآثار غير المباشرة والمنافع الاجتماعية للدول المضيفة مثل: زيادة رأس المال الاجتماعي "البنية الأساسية" من خلال ما يقوم به المستثمر من رصف للطرق وتوصيل شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي[٣].

---

(1) A. K Cairneross, The contribution of foreign and domestic capital to economic development, Reprithted in economic development, London, 1962, pp. 20-25.

(2) UnitedNations, Africa's the technology gap, case studies on Kenya, Ghana, Uganda and Tanzania, July 2003, p. 15.

(3) RagharNurkse, problems of capital formation in under developed countries, Oxford University, New York, 1996, p.p. 15-20.

- **نقل التكنولوجيا في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة**.

النظرية الكلاسيكية التقليدية: ويمثل أصحاب هذه النظرية الاتجاه المعارض لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، ووفقًا لهذه النظرية فإن الاستثمارات الأجنبية تنطوي على كثير من المنافع التي تعود معظمها على الشركات المستثمرة، كما أنهم ينظرون إلى الاستثمار الأجنبي على أنه شكل من أشكال الاستعمار الجديد الذي يزيد من درجة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة(١). ولعل هذه الآراء التى تستند على العديد من الحجج والمبررات التي قال بها أنصار هذا الفكر، يمكن ذكر أهمها على النحو التالي(٢):

بخصوص العمالة والمهارات الفنية، فهم يرون أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة لا تتلاءم مع ظروف الدول النامية سواء من حيث المواصفات والمستلزمات أم من حيث كونها كثيفة رأس المال.

١- إن الشركات المستثمرة تقوم بتحويل الجزء الأكبر من أرباحها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المُضيفة.

٢- يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المُضيفة واستقلالها السياسي والثقافي والاقتصادي(٣).

---

(١) مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٠.

(٢) انظر: د. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٧٠ وما بعدها؛ وكذلك د. صلاح زين الدين، تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر كلية الحقوق، جامعة المنصورة السنوي السادس، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣١ وما بعدها.

(٣) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم البيئة، الجزائر، ٢٠١٠/٢٠١١، ص١٢.

٣- يؤدي الاستثمار المباشر إلى وجود ما يُسمى "ازدواجية الاقتصاد"، نتيجة لوجود مشروعات أجنبية ومشروعات وطنية تقليدية، الأمر الذي يؤدي لاتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

- من خلال التحليل السابق لآراء أصحاب النظرية التقليدية والنظرية الحديثة، فإننا نميل لآراء النظرية الحديثة والتي ترى في الاستثمار الأجنبي المباشر خيرًا على الدول النامية، وما يؤكد ذلك تلك الطفرة الصناعية التي حدثت بدول جنوب وجنوب شرق آسيا وتركيا. تلك الدول التي استطاعت أن تحقق نموًا في ناتجها القومي الإجمالي فاق كل التوقعات والتي استحقت بحق لقب "المعجزة الاقتصادية".

المبحث الثاني
اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والإقليمي

يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر واحدًا من أهم عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال السنوات الماضية، بل إن البعض يرى أنه فاق من حيث أهميته في التمويل البنوك والمساعدات الرسمية[١].

أولاً: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي:

بالنظر إلى الشكل التالي رقم (٢) يظهر جليًا زيادة حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من عام (١٩٩٢ وحتى ٢٠٠٣).

شكل رقم (١)

تطور نصيب كل من الدول المتقدمة والنامية من

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ١٩٩٢- ٢٠٠٣

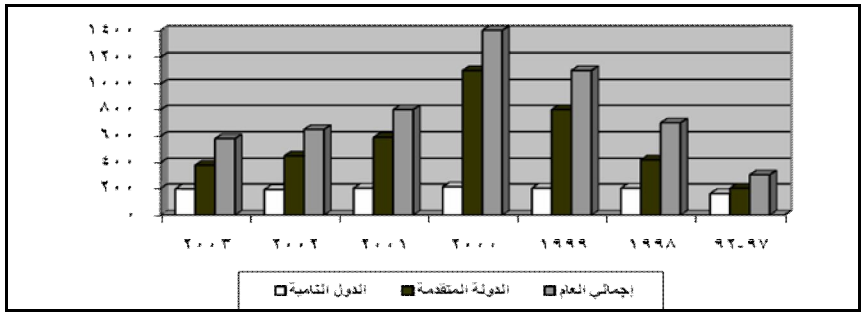

المصدر: الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٣.

(١) خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨، ص٢.

وبالتدقيق في الجدول رقم (٢)، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي زادت من ٣١١ مليار دولار كمتوسط سنوي في الفترة من (١٩٩٢-١٩٩٧)، إلى حوالي ١٣٨٨ مليار دولار خلال عامي (١٩٩٩-٢٠٠٠) وبمعدل زيادة بلغ حوالي ٢٤٦,٣%. ولكن الوضع تغير خلال عامي ٢٠٠٢، ٢٠٠٣، حيث انخفضت هذه التدفقات بحوالي النصف.

وكما يتضح من الشكل السابق، فإن الدول المتقدمة تسيطر على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث ارتفعت هذه التدفقات إلى نحو ٣٦٦,٦ مليار دولار في عام ٢٠٠٣ وبما يشكل ٦٥,٥% من إجمالي التدفق السنوي العالمي، مقابل نحو ١٨٠,٨ مليار دولار وبما يشكل ٥٨,٢% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة كمتوسط سنوي خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)[١].

ويلاحظ حدوث ارتفاع ملحوظ في التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول المتقدمة خلال الفترة ١٩٩٢- ٢٠٠٠ لتصل إلى أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٠ لتبلغ ١١٠٨ مليار دولار وبما يمثل ٧٩,٨% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية، ولكن يتضح من الشكل أن هذه التدفقات أخذت اتجاهًا تنازليًا في السنوات التالية لتصل إلى حوالي ٣٦٦,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٣ بمعدل انخفاض بلغ ٦٦,٨% عما كانت عليه في عام ٢٠٠٠.

ثانياً: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الإقليمي :

بادئ ذي بدء، نود التأكيد على أن أفريقيا قد سجلت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٥%، حيث بلغت ٥٠ بليون دولار، وهو ما جعلها إحدى المناطق الإقليمية التي تسجل في عام ٢٠١٢ نموًا بالحساب المقارن مع السنوات السابقة[٢].

---

(١) الانكتاد، مرجع سابق، ص٣٠.

(2) UNCTAD, World investment Report, 2013, p. 10. available at: http://UNCTAD.org/en/pages/nediaaspx.

وعلى صعيد الاستثمار الوافد إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقد بلغ ٢٤٤ بليون دولار في عام ٢٠١٢، محتفظًا بمستواه المرتفع الذي حققه في عام ٢٠١١. وقابل النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي الوارد إلى أمريكا الجنوبية (١٤٤ بليون دولار) انخفاض في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (٩٩ بليون دولار) [١].

وما زالت الدول العربية المصدرة للنفط تأتي على رأس قائمة الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول في السنوات القليلة الماضية والتي أصبحت تأتي ثمارها. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربيًا، حيث وصل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ٢٤,٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٧، بزيادة قدرها ٣٣ في المائة عن العام ٢٠٠٦[٢].

وإذا كانت المملكة العربية السعودية قد احتلت المرتبة الأولى خلال هذه الفترة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد استحوذت على المرتبة الثانية في تدفق الاستثمار بنسبة وصلت على ١٣,٣ مليار دولار، وذلك بفضل جهود الحكومة لتحسين البيئة الاستثمارية وتسهيل إجراءات إنشاء الشركات وتقليل حجم البيروقراطية وانخفاض معدلات الضرائب[٣].

ويلاحظ أن أكبر (٥) بلدان متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا وهم على الترتيب، تركيا- السعودية- الإمارات العربية المتحدة- لبنان- العراق، بحسب تقرير الأنكتاد ٢٠١٣.

---

(1) UNCTAD, Op. Cit., p. 11.

(٢) خالد حسين، مرجع سابق ذكره، ص٢ وما بعدها.

(3) UNCTAD, World investment Report, 2008, p.p. 5-10.

الفصل الثاني
ماهية التنمية المستدامة وأهدافها

ثار الحديث مؤخرًا عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة والعلاقة القوية بينهما. فماذا يقصد إذًا بالتنمية المستدامة وما أهدافها ؟

سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة ماذا يقصد بالتنمية المستدامة وأهدافها، كما سنوضح الدور الذي يمكن أن تلعبه الطاقة المتجددة في إنجاز أهدافها وذلك على النحو التالي:

١- مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها:

أصبحت البيئة اليوم عنصرًا من عناصر الاستغلال العقلاني للموارد ومتغيرًا أساسيًا من متغيرات التنمية المستدامة، نظرًا لما يحدثه التلوث من انعكاسات سلبية على المناخ من جهة، ولكون الكثير من الموارد الطبيعية غير متجددة مما يحتم استغلالها وفق قواعد تحافظ على البقاء ولا تؤدي إلى الاختلال أو كبح النمو(١).

هذا، ويشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الإنجليزي "Sustainability" إلى القابلية للدوام والحفظ من التدني، ولعل هذا المفهوم يمكن أن يمثل موقفًا ساكنًا، بمعنى أن استدامة التنمية يمكن أن تتحقق إذا احتفظ الإنتاج بمستواه الحالي، بينما يجب النظر إلى الاستدامة كموقف ديناميكي يعكس الاحتياجات

(١) د. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٢٣ وما بعدها.

المتغيرة لسكان متزايدين، وهناك الكثير من الجهود التي بذلت ولا تزال لتحديد مفهوم أكثر دقة للتنمية المستدامة(١).

وعلى أية حال، فإن هناك العديد من التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة، لعل من أهمها وأكثرها تداولاً ذلك المفهوم الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام ١٩٧٨ على أنها "التنمية التي تفي حاجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"(٢).

وأيضًا تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة ١٩٨٧ للتنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع"(٣). في حين عرفتها اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرات الأجيال اللاحقة لتلبية احتياجاتهم"(٤).

تلعب الطاقة دورًا حاسمًا، في مجال التنمية الاقتصادية من خلال تحويل الموارد إلى سلع وخدمات نافعة(٥). كذلك تتطلب عملية التنمية الاقتصادية استخدام المزيد من الموارد، وبناءًا على نوعية الموارد المستخدمة سيتحدد تأثير النمو الاقتصادي على البيئة(٦).

---

(1) Gerhard, A. and others, Renewable Energy in the context of sustainable development, p. 713, this search available at:

(2) http://www.prcteam.gemzo.net/su13(1).htm.

(3) Corinne Gendron, Le development durable comme compromise, publications de l'université, Québec, 2006, p. 166.

(4) Ibid: p. 170.

(٥) د. رضا عبد السلام، مرجع سابق، ص٢٢.

(٦) د. الطاهر خامرة، تحديات الطاقة والتنمية المستدامة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي، =

وبالبناء على ما تقدم، فإننا نتفق مع الرأي الذي يؤكد على وجود علاقة ارتباط قوية ما بين جودة وكم الطاقة التي تستخدمها الدولة وحجم اقتصادها. ولهذا، فإن الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والصين واليابان تستخدم المزيد من الطاقة مقارنة بالدول الصغيرة[١]. ونتيجة لذلك يؤكد البعض على أن زيادة مستوى المعيشة في الدول الأكثر فقرًا يتطلب مضاعفة حقهم من الطاقة المستخدمة[٢].

وعلى ما تقدم، فإن أهداف التنمية المستدامة تتمثل، وكما ذكرت بعض[٣]:

١- القصد في استهلاك الثروات والموارد الطبيعية على أنها محدودة، واستخدامها وتوظيفها بصورة عقلانية، والعمل على حصر الثروة الطبيعية والموارد المتاحة في الوقت الحاضر وتقدير ما قد يحد من موارد مستقبلية.

٢- الحفاظ على البيئة من خلال الاهتمام بالبيئة الخاصة والعامة وصيانتها بالعمل على تلبية متطلبات الحفاظ عليها على أساس المعرفة، مع الدراية بأن إصلاح البيئة العامة يؤثر على البيئة الخاصة.

٣- حماية خيارات الأجيال التي لم تولد بعد وحماية قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل.

= بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ٧-٨ أبريل، ٢٠٠٨، ص٣.

(١) مرجع سابق، ص٢٣.

(2) A. Najam and C. Cleveland, "Energy and Sustainable development", Ibid, p.p. 120-122.

(٣) انظر مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، دور التنمية المستدامة في الوطن العربي- بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مجلة نحو مجتمع معرفي، جدة، مكتبة فهد الوطنية، ١٤٢٧هـ، ص٤١.

٤- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: حيث تحاول التنمية المستدامة عن طريق التخطيط وتنفيذ عمليات السياسة التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اجتماعيًا واقتصاديًا ونفسيًا وروحيًا من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو لا الكمية وبصورة عادلة مقبولة[١].

٥- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية: ويتم ذلك من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسئولية تجاه مشكلات البيئة، وحثهم على المشاركة الفعالة في خلق حلول مناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

٦- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع.

وعلى أية حال، فإن الأهداف الرئيسية والخاصة بمفهوم الاستدامة وما تشمله يوضحها الشكل البياني رقم (١١) :

(١) د. مراد ناصر، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة التواصل، العدد ٢٦، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة البليدة، ٢٠١٠، ص١٥ وما بعدها.

شكل رقم (٢)

الأهداف الرئيسية الخاصة بمفهوم الاستدامة

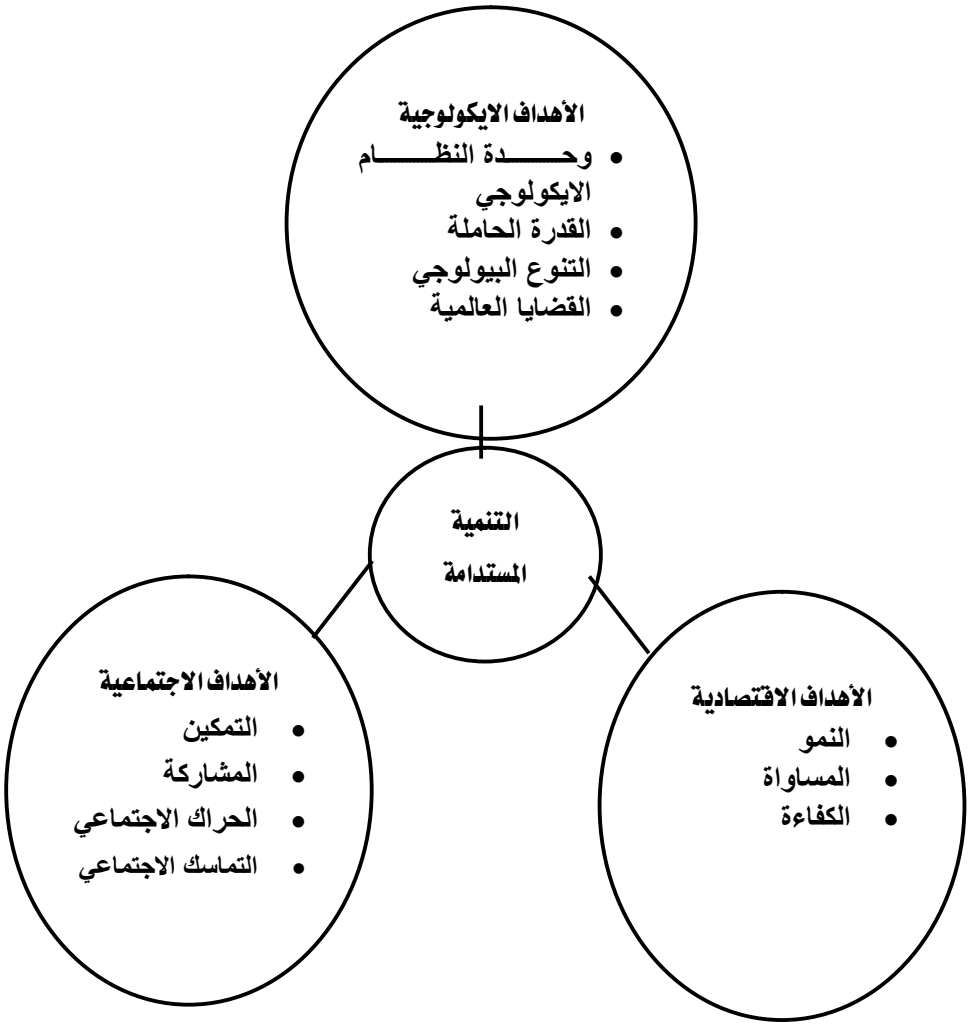

Source: Ismail Serageldin "Making Sustainable Development", Finance

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي فى السعودية وانعكاساته على التنمية المستدامة

جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى عربيًا والعشرين عالميًا في مرتبة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، حسب تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"[١]. أيضًا فقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هامًا في دفع عجلة التنمية الصناعية في المملكة، وذلك من خلال إقامة المشروعات في مختلف المجالات، وهو ما انعكس في المساهمة في توفير فرص العمل، وزيادة الإنتاج والدخل القومي بصفة عامة[٢].

وعلى ما تقدم، فإننا سنتطرق بالبحث والتحليل في هذا الفصل للنقاط التالية:

المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والأثر في قطاع الصناعة.

المبحث الثاني: زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والأثر في المؤشرات الاقتصادية الكلية في المملكة.

المبحث الثالث : استراتيجية المملكة بخصوص الاستثمار الأجنبىوالتنمية المستدامة.

---

(١) لمزيد من التفصيل راجع موقع الأونكتاد التالي على الانترنت:

http://UNCTAD.org/en/payes/Home.aspx

(2) AbudulazizAmahood , Foreign direct investment in Saudi Arabia: joint venture Equity shares and source country characteristics, A thesis submitted to Newcastle university Uk for the degree of doctor of philosophy in economics, December, 2010, p.p 1:3

المبحث الأول
تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والأثر في قطاع الصناعة

بخصوص تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية: بخصوص المملكة العربية السعودية، نجدها الأفضل في جذب الاستثمار الأجنبي، وهو ما أدى إلى زيادة تدفقاتها والتي بلغت ١١,٦١٣ مليار دولار، وبما يعادل ٩١,٩% من نصيب دول مجلس التعاون الخليجي بحسب الجدول التالي رقم (١١):

جدول رقم (١)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون

خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٢)، (القيمة بالمليون دولار)

الدولة	١٩٧٠	٧٣- ٨٢ (١)	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٢	
										المخزون	GDP %
البحرين	٠	٢٩,٩-	٢٠٤٨,١	٢٣٩,٣	.١٧٩	٤٤٧,٦	٣٦٤	٨١	٢١٧	٦٢٠٣	٨٠,٧
الكويت	٢٦	٠,٥	٣٤٧,٤	١٩,٨	٥٩,١	٧٢,٣	١٦,٣	١٤٧-	٧	٤٦٨	١,٣
عمان	٣,٠	٧٢,٢	٥٩,٨	٦٥,٠	١٠١,٤	٣٩,٠	١٦,٠	٨٣	٢٣	٢٥٩٧	١٣,٠
قطر	٥,٧	٥,٠	٣٣٨,٩	٤١٨,٣	٣٤٧,٣	١١٣,٠	٢٥٢	٢٩٦	٦٣١	٢٨٤٧	١٦,٣
السعودية	٧,٤	١١٦١,٣	١١٢٩,٠-	٣٠٤٣,٥	٤٢٨٩,٢	٧٨٢,١-	١٨٨٤-	٢٠	٦٤٥	٢٥٣٦٨	١٣,٥
الإمارات	٧,٨	٤٦,٢	٣٠٠,٥	٢٣٢,٤	٢٥٢,٧	٩٨٥,٠-	٥١٥-	١١٨٤	٨٣٤	٣٠٨٠	٥,٤
الإجمالي	٥٠,١	١٢٦٤,٣	١٩٦٥,٧	٤١٠٨,٣	٥٢٢٩,٢	١٠٩٥,٢	١٧٥٠,٧	١٥١٧	١٠٩٧	٤٢٥٦٥	١٢,٤

(١) المتوسط السنوي

المصدر:

UNCTAD:"DATATBASE", UNCTAD Handbook, http://stats.unctad.org

وفي عام ٢٠٠٨، نجد أن الدول العربية قد تلقت استثمارات أجنبية وصلت قيمتها إلى ٩٠ مليار دولار مقارنة بـ ٧٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧. وكان نصيب السعودية منها ٢٤,٤ مليار دولار لتحتل بذلك المرتبة الأولى عربيًا والثامنة عشر عالميًا، وازدادت التدفقات في نهاية العام ٢٠٠٨ متخطية ٣٨ مليار دولار، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (١٢):

جدول رقم (٢)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة ٢٠٠٣-٢٠٠٨

٢٠٠٣	٧٧٨
٢٠٠٤	١٩٤٢
٢٠٠٥	١٢٠٩٧
٢٠٠٦	١٨٢٩٣
٢٠٠٧	٢٤٣١٨
٢٠٠٨	٣٨٢٢٣

المصدر: الأونكتاد، مرجع سابق.

وبالرغم من حدوث تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة صعودًا وهبوطًا، إلا أنها مازالت تحتفظ بالصدارة في المنطقة فيما يتعلق بالتطور في تدفق ورصيد الاستثمارات الأجنبية بحسب تقديرات الهيئة العامة للاستثمار (٢٠١١)، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (١٢):

شكل رقم (٣)

التطور في تدفق ورصيد الاستثمارات الأجنبية في المملكة

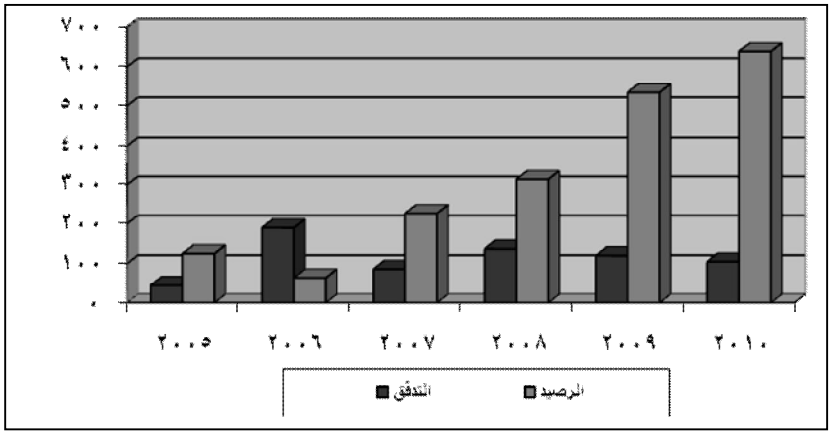

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار/ مركز التنافسية الوطني، التقرير السنوي للاستثمار الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية، ٢٠١١، ص٢.

وبخصوص التأثير الاقتصادي للمشروعات الاستثمارية الأجنبية والمشتركة نلحظ ارتفاع قيمة هذه الاستثمارات من ٢٧٩ عام ٢٠٠٥ مليار ريال إلى ١٣١٠ ريال عام ٢٠١٠، كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الاستثماراتتدرجت من ٤٥% عام ٢٠٠٥ إلى ٤٩% عام ٢٠١٠.

كذلك فإن نسبة العاملين قد زادت لتصل إلى ٤٢٤ ألف في مشروعات الاستثمار الأجنبي، وعكس ما سبق ارتفاع الأجور والرواتب والصادرات والمبيعات، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى ارتفاع القيمة المضافة لهذه المشروعات من ٤٣ مليار ريال عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ١١٤ مليار ريال عام ٢٠١٠.

- **وعلى صعيد التطور الصناعي في المملكة**:

يبدو أن انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥، وتعديل نظمها الخاصة بالاستثمار الأجنبي قد أدى إلى حدوث تطور كبير في القطاع الصناعي السعودي(١). إذ أوضح التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي ١٤٣٢/١٤٣١هـ، أن تحسن مؤشرات القطاع الصناعي خلال عام ٢٠١٠م، عكست نموًا للاقتصاد السعودي ساعد في احتلال مراكز متقدمة في عدد من التقارير الدولية في السنوات الأخيرة، حيث حافظت المملكة على صدارتها لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي علمًا بأنها كانت تحتل المركز (٦٧) قبل ست سنوات(٢).

وجدير بالذكر، أن القطاع الصناعي السعودي برغم حداثته، شهد تطورًا مطردًا حقق خلاله انجازات باهرة. ويرجع ذلك إلى الاهتمام والدعم الذي يجده القطاع من جانب الدولة. ولعل ذلك نتيجة للدور المهم لقطاع الصناعة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية للمملكة. وجاءت جهود الدولة لدعم قطاع الصناعة من خلال إنشاء المدن الصناعية بمختلف مناطق المملكة وتقديم عدد من الحوافز الصناعية الأخرى. إضافة إلى إنشاء الصندوق السعودي للتنمية الصناعية.

استعرضنا خلال الصفحات السابقة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية، ورأينا كيف أن مثل هذه التدفقات ترتفع أحيانًا وتنخفض

---

(1) M.A. Ramady and Mourad Mansour, the impact of Saudia Arabia's WTO accession on selected economic sectors and domestic economic reforms, world review of entrepreneurship, management, development, vol-2006 pp719. http://faculty.keupm.edu.sa.

(٢) انظر مقال بعنوان، الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في دفع عجلة التنمية الصناعية، الثلاثاء ٤ محرم ١٤٣٣، العدد ١٥٨٦٣، ٢٠١١، ص١. على الموقع التالي:
http://www.alriyadh.com/2011/11/29/article68-7071.htm.

أحيانًا أخرى. لكن الأهم أن هذه الاستثمارات قد زادت زيادة كبيرة منذ عام ٢٠٠٥، وعقب انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، والتي استطاعت من خلالها المملكة أن تنعم بمزايا عديدة منها التمتع بالتخفيضات الجمركية من الدول أعضاء المنظمة، وتحسين مستوى الإنتاجية، وضمان عدم التمييز[١]. والأبرز جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهو ما أدى بدوره لتطوير القطاع الصناعي السعودي بحسبانه قطاعًا رائدًا لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. إضافة إلى احتلال السعودية المرتبة رقم ١٧ عالميًا في مؤشر التنافسية العالمي ٢٠١٢/٢٠١١[٢].

والسؤال الآن هل أدى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي، هذا ما سنحلله في المبحث القادم.

(١) بحث بعنوان، منظمة التجارة العالمية ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية إليها، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٣٠هـ ٢٠٠٩م، ص٢٠.

(2) The Global competitiveness report, 2011-2012, world economic forum, available at: http://www.weforum.org/docs/wee/gcrroport-20.

المبحث الثالث

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي

ذكرنا من قبل بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من أهم الأهداف التي تسعى لها الدول ، ومن بينها المملكة العربية السعودية والتي تتميز عن غيرها من دول المنطقة بمزايا من بينها احتلالها المركز الأول على مستوى العالم من حيث انخفاض أسعار الطاقة ، كونها تمتلك ٢٥% من احتياطي النفط العالمي، وتمتلك كميات كبيرة من الغاز وأنواع المعادن(١).

إن إدراك المملكة للدور الحيوي للاستثمار الأجنبي، دفعها إلى تنظيم عملية دخول هذا الاستثمار، وتجسد ذلك في إصدار المملكة العربية السعودية بداية من منتصف السبعينيات الهجرية أول نظام للاستثمار الأجنبي عام ١٣٧٦هـ ١٩٥٥م، وتلي ذلك عدة تعديلات حتى التعديل الأخير وصدور نظام الاستثمار الأجنبي المعمول به حاليًا بتاريخ ١٤٢١/١/٥هـ ٢٠٠٠/٤/١٠م.

- الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة قيمة الصادرات:

بلغ عدد المصانع العاملة في المملكة وفقًا لإحصاءات الصندوق السعودي للتنمية بنهاية عام ٢٠٠٩م ، عدد ٤٥١٣ مصنعًا باستثمارات قدرها ٣٩٤ بليون ريال. وشهدت الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٩ تزايدًا في عدد وحجم الاستثمارات الصناعية

(1) Y. AlYousefandM. Abu-ebid, Energy efficiency initiatives for Saudi Arabia on supply and demand sides, energy research institute, king Abdul-Aziz city for science and technology, Riyadh, Saudi Arabia, p.p. 280-281. available at http://www.intechopen. com/download/90t/pdf.

المحلية والأجنبية المباشرة، مدفوعة بعوامل الطلب المحلي والعالمي وسياسة تحسين بيئة العمل المحلية التي تبنتها الدولة لتيسير إقامة مشاريع القطاع الخاص(١).

وعلى ما سبق، فقد لعبت الاستثمارات الأجنبية دورًا هامًا في تطور القطاع الصناعي السعودي وبالأخص من ناحية الصادرات وزيادتها وتنوعها، وكذلك للدور الكبير الذي أولته المملكة لتنمية الصادرات الصناعية، وهو ما أسفر عن تطور هائل بلغ ٦,٧% كنسبة من الناتج المحلي إلى حوالي ١٦,٤% عام ٢٠١١، بحسب مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بوزارة التخطيط .

- **الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير الوظائف**:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في توفير الوظائف وتقليل معدلات البطالة، وهو هدف طالما سعت له غالبية دول العالم وخصوصًا الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

ولعل المملكة العربية السعودية من الدول التي ساهم فيها هذا الاستثمار بقدر كبير من توفير فرص العمل، وتشير إحصاءات الهيئة العامة للاستثمار السعودية أن حجم الاستثمار الأجنبي والذي قدر بحوالي ٦٣٩ مليار ريال في نهاية عام ٢٠١٠م، قد وفر ما يزيد عن ٥٠٠ ألف وظيفة التحق بها ٥٠٠ ألف عامل وأكثر، وهو رقم مرشح للزيادة في المستقبل بسبب سعي المملكة لجذب هذا النوع من الاستثمارات(٢).

- **الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا**:

يشير المفكر الاقتصادي روبرت ساولوR.Solow في نموذجه للنمو أن التقدم التكنولوجي يشكل (إضافة إلى رأس المال والعمل) والموارد الطبيعية، بل يعتبره

---

(١) لمزيد من التفصيل: انظر التقرير الاقتصادي للصندوق السعودي للتنمية، قسم الدراسات الاقتصادية، ربيع الأول١٤٣١هـ مارس ٢٠١٠م، ص٦.

(٢) انظر موقع الهيئة العامة للاستثمارات السعودية على الإنترنت وهو:

http://www.sagia.gov.sa.

المصدر الأساس للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل[١]. فمن خلال التقدم التكنولوجي، يمكن للاقتصاد أن ينمو بشكل مطرد ومستمر حتى وإن لم يحدث أي تغيير في كميات عناصر الإنتاج الأخرى، وذلك عن طريق رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية لعوامل الإنتاج.

وتجدر الإشارة، إلى أن أحد أهم الأهداف الأساسية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل المملكة هو نقل التقنية وتوطين التكنولوجيا. ولعل نظام الاستثمار الأجنبي السعودي، يشترط لكي يحصل المستثمر الأجنبي على ترخيص من وزير التجارة والصناعة، لابد وأن يستثمر في مشروعات التنمية، وأن يكون مصحوبًا بخبرات فنية وأجنبية. وبنظرة على تقرير التنافسية العالمي ٢٠١٣/٢٠١٤، نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورًا مهمًا في نقل وتوطين التكنولوجيا في العديد من الدول ومنها المملكة العربية السعودية، والتي احتلت المرتبة الثامنة في مؤشر التنافسية العالمي بخصوص الدول الأكثر جذبًا في عمليات نقل التكنولوجيا من ضمن (١٤٨) دولة في التقرير[٢].

- الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي:

في تقرير أعدهُ بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) [٣]، عن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول، خاصة بعد الأزمة العالية العالمية ٢٠٠٨م، أشار إلى أن المملكة العربية السعودية اتخذت خطوات في الطريق الصحيح، بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي. ونتيجة لذلك، فقد

(1) Robert M. Solow, Acontribution to the theory of economic Growth, the quarterly Journal of economics, Vol. 70, No. 1, 1956, p.p. 64-90 available at: http://www.econ.nyu_edu/user/debraj/courses/readings/solow/pdf.

(2) The Global Competitiveness report 2013-2014, available at: http:// www.wefeorum.org/reports/global-competitiveness-report-2013-2014.

(3) Global investment House: available at: http://www.globalinv.net/Arabic.html.

استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة، ما جعلها تستأثر بأعلى معدل للتدفق الاستثماري الأجنبي في منطقة دول الخليج، بنسبة تتراوح ما بين ٦٠% إلى ٧٠% من إجمالي تدفقات الاستثمار إلى المنطقة، وهو ما جاء بنتائج إيجابية، حيث ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ٣,٣% خلال العقد الأخير (٢٠٠١-٢٠١٠)، على مستوى يلامس نسبة ٦,٨% عام ٢٠١١، بعد ارتفاعه بنسبة ٣,٨% عام ٢٠١٠.

- **الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات**:

طبقًا لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي، حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضًا تجاوز (٦٦٩) مليار ريال في عام ٢٠١٢، مقارنة بفائض قدره (٥٩٤) مليار ريال للعام ٢٠١١م، كما حقق الميزان التجاري في عام ٢٠١٢م فائضًا كبيرًا بلغ (١,٠٠٥) مليار ريال بزيادة نسبتها ١٠% عن عام ٢٠١١م. وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الصادرة النفطية وغير النفطية[١].

وحسب إحصائية صادرة عن مركز التنافسية الوطني National Competiveness Center التابع للهيئة العامة للاستثمار بلغت إجمالي صادرات المملكة غير النفطية نحو ٤٣ مليار دولار عام ٢٠٠٨م، بعد ما كانت نحو ٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٥م ، شكلت نسبة صادرات الشركات الأجنبية نحو ٦٦% من إجمالي هذه الصادرات (٢٨ مليار دولار)، بعدما كانت نحو ٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٥م، شكلت نسبة صادرات الشركات الأجنبية نحو ٦٦% من إجمالي هذه الصادرات (٢٨ مليار دولار)، بعدما كانت ٥٨% عام ٢٠٠٥م، وهو ما يؤكد الدور المهم للاستثمارات الأجنبية في تحسين ميزان المدفوعات[٢].

---

(١) مؤسسة النقد العربي السعودي: على الرابط التالي:
http://www.sama.gov.sa

(٢) انظر موقع مركز التنافسية الوطني السعودي، على الرابط التالي:
http://www.saudince.org.sa

المبحث الثالث
إستراتيجية المملكة بخصوص الاستثمار الأجنبي والتنمية المستدامة

ذكرنا من قبل بأن القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية يحظى بأهمية كبيرة نظرًا لتأثيره الكبير على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وبرغم أن هذا القطاع أسهم بشكل كبير في زيادة الصادرات السعودية وتوفير المزيد من فرص العمل وكذلك زيادة القيمة المضافة والأثر على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات والعقبات أمام تطويره. لذا فإن السؤال المطروح ما هي أبرز التحديات والعقبات التي تواجه الصناعة السعودية؟ وما هي الإستراتيجية التي وضعتها المملكة لتطوير هذا القطاع.

أولاً: العقبات التي تواجه القطاع الصناعي السعودي.

ثانياً: إستراتيجية المملكة لتطوير هذا القطاع.

أولاً: العقبات التي تواجه القطاع الصناعي السعودي:

يبدو أن القطاع الصناعي كغيره من القطاعات الاقتصادية يعاني من العديد من الصعوبات والعراقيل أمام تطويره، وهي تمثل تحديًا في ذات الوقت للدولة، والتي يتعين عليها رسم الاستراتيجيات من أجل التغلب على هذه العقبات وتطوير القطاع الصناعي. وهناك الكثير من العقبات، يمكن أن نذكر أهمها على النحو التالي[1].

(١) دراسة بعنوان خمس معوقات تواجه تطوير القطاع الصناعي السعودي هذا متاح على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2012/06/05/article/664106.html .

١- معوقات الأنظمة والتشريعات:

منذ أن أصبحت المملكة عضوًا في منظمة التجارة العالمية W.T.O، بات عليها أن تطور تشريعاتها وأنظمتها القانونية لكي تتلاءم مع سياسات المنظمة، والتي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء . إذ يلاحظ رغم قيام المملكة بإحداث تعديلات على العديد من أنظمتها، وخصوصًا نظام الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا ليس كافيًا، فلكي تسهم المنظمة في تعزيز الاقتصاد السعودي ينبغي عقد الاتفاقات الثنائية والجماعية، والتفاوض مع دول المنظمة الأخرى. كل ذلك من أجل تحقيق المزيد من الإيجابيات والتقليل من الآثار السلبية قدر الاستطاعة(١).

٢- معوقات البنية التحتية:

وتبدو هذه العقبة غاية في الأهمية، ويرجع ذلك إلى أن ضعف البنية التحتية قد يدفع بالمستثمرين الوطنيين والأجانب إلى البحث عن استثمارات في بلدان أخرى. ويلاحظ أن أغلب معوقات البنية التحتية، تتمثل في عدم توافر البنية الأساسية التقنية، نقص الخدمات والمرافق الأساسية للمشاريع الاستثمارية، ندرة الأراضي المطورة في مدن المناطق الرئيسية... الخ.

ويبدو أن المملكة تحاول تلافي هذه العقبة بإقامة العديد من المدن الصناعية مكتملة المرافق من أجل جذب المستثمرين لإقامة صناعاتهم وهو أمر يحسب لحكومة المملكة(٢).

---

(١) الأمانة العامة لاتحاد الغرف دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، معوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي- دراسة ميزانية، ديسمبر ٢٠٠٧م، ص١١.

(٢) المرجع السابق، ص١٣.

٣- تطوير قدرات القوى العاملة السعودية:

إذ يلاحظ أن قدرات القوى العاملة السعودي تتسم بالضعف ، لذا تعتبر مهارات ونوعية هذه القوى من العوامل الحاسمة في إطار تطوير التنمية الصناعية والمقدرة التنافسية للصناعات مستقبلاً. ولهذا بات من الضروري مراجعة وتكثيف مجالات ونوعية التعليم والتدريب الفني والمهني، بحيث تتناسب ومخرجات هذه المؤسسات مع احتياجات الشركات الصناعية في مختلف التخصصات(١).

٤- معوقات البيانات والمعلومات:

وتتمثل أبرز هذه المعوقات في: نقص هذه البيانات والمعلومات التي تفيد المستثمرين عن واقع الاقتصاد وطبيعة مناخ الاستثمار....الخ، عدم نشر الاتفاقات الدولية والإقليمية، ضعف قواعد المعلومات والافتقار إلى التنسيق بين الجهات المعنية في مجال التصنيع.

٥- البيئة الصناعية وإطار التنمية المستدامة:

حيث أن المملكة السعودية وهي في إطار سعيها لتحديث وتطوير القطاع الصناعي، ينبغي عليها تطوير وتحديث البيئة الصناعية من أجل المستقبل وما يلزم ذلك من جهود وتقنيات لاحتواء الآثار السلبية. ولعل هذه العقبة تعد أحد أهم تحديات المستقبل للقطاعات والوحدات الصناعية بالمملكة(٢).

---

(١) لمزيد من التفصيل، راجع الصندوق الصناعي للتنمية السعودي على الرابط التالي:
http://www.sidf.gov.sa.

(٢) د. عواطف سليمان مقبل، عوائق تطور القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠١، ص٢٠ وما بعدها.

٦- زيادة توفير الموارد والاستثمارات في القطاع الصناعي:

بالرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها الصناعة في المملكة. إلا أن مساهمة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي تبقى دون الطموحات. والقيام بدور أكثر فاعلية لزيادة مساهمات القطاع. وإن هناك حاجة لمزيد من توجيه الموارد والاستثمارات ، خصوصًا في القطاعات الصناعية التحويلية. وتستلزم مقابلة هذا التحدي تكاتف الجهود الحكومية بتعاون أوثق مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي عبر تطوير بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بالمملكة من أجل الارتقاء بمعدلات الاستثمار في هذا القطاع.

٧- معوقات حوافز الاستثمار:[١]

بالرغم من قيام المملكة خلال السنوات الأخيرة بتقديم العديد من الحوافز للمستثمرين الوطنيين والأجانب من أجل جذب الاستثمارات وتوطين الصناعات في المملكة، سواء كانت هذه الحوافز ضريبية أو تسهيلات في الإجراءات وتوفير الوقود اللازم. إلا أنه مازالت هناك العديد من العقبات التي يتعين التغلب عليها وتتمثل في: [٢].

- ضعف الترويج للفرص الاستثمارية.
- التدخل في تسعير المنتجات والخدمات.
- عدم توافر المناطق الحرة.

---

(١) د. فهد بن يوسف العتياني، معوقات الاستثمار في المملكة العربية السعودية والتغيير المطلوب، ص٣. متاح على الرابط التالي:

http://faculty.ksu.edu.sa/naaif/doclib3/%D901085%D8.

(٢) د. فهد بن يوسف العتياني، المر جع السابق، ص٤.

٨- مواكبة التطورات في الأسواق العالمية:

يبدو أن التطور والتغير في الأسواق العالمية ومجالات التقنية يشهد إيقاعًا متسارعًا مما يشكل تحديًا كبيرًا لقطاعات الأعمال في العالم والقطاعات الصناعية على وجه الخصوص، وتحتم مواجهة مثل هذا التحدي استحداث آليات تتسم بالمرونة في الإدارة والتصميم والإنتاج والتسويق وغيرها من مجالات العمل الصناعي في المملكة.

ثانياً: إستراتيجية المملكة لتطوير القطاع الصناعي:

قامت المملكة العربية السعودية بتبني العديد من خطط التنمية منذ عام ١٩٧٠م. وقد بدأت بخطة التنمية الأولى منذ ذلك التاريخ وحتى الخطة العاشرة والتي بدأت في العام ٢٠١٠م، وتم التركيز في جانب كبير منها على تطوير القطاع الصناعي وما يلزم لتحديثه[١].

ويلاحظ أن غالبية خطط التنمية كانت تضع في اعتبارها زيادة معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة العمالة السعودية وتطوير الموارد البشرية وهي أمور في معظمها تخدم القطاع الصناعي السعودي.

ونظرًا لأهمية القطاع الصناعي وضرورة تطويره، فقد حظي باهتمام غير مسبوق من قبل حكومة المملكة، وخصوصًا في خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥-٢٠٠٩م)[٢]، حيث اتضح أن القطاع الصناعي قد سجل بنهاية العام ٢٠٠٩/، قيمة مضافة قدرها ١٠٥,٣ بليون ريال (بالأسعار الثابتة)، مقارنة بحوالي ٨٧ بليون ريال عام ٢٠٠٥م مع بداية الخطة. كما فاق معدل نمو الناتج الإجمالي غير النفطي

(١) د. يوسف إبراهيم سلوم، أضواء على إستراتيجية خطة التنمية في المملكة العربية السعودية، بدون دار نشر، ١٩٨٥، ص٣٠ وما بعدها.

(٢) عبدالله بن علي المرواني، حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع في خطة التنمية التاسعة، ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤م)، ملتقى الإنشاءات والمشاريع، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض- السعودية، ص٥ وما بعدها.

(٤,٥%)، وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ١١,٤% عام ٢٠٠٥م إلى ١٢,٤% عام ٢٠٠٩م، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة من ١٧,٣% إلى ١٧,٧%، ولاشك أن النسب السابق ذكرها تؤكد حدوث تقدم هائل في القطاع الصناعي السعودي. وعلى صعيد قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بالمملكة، نلاحظ نموًا جيدًا إذ بلغ معدل النمو الحقيقي (٨,٣%)، كما تشير الإحصاءات أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تصل إلى ١١,٩% بالأسعار الثابتة في العام ٢٠١٢م هي الأكبر من بين جميع القطاعات الإنتاجية غير النفطية. وبلغت الصادرات السلعية غير النفطية حوالي ١٨٣ مليار ريال في عام ٢٠١٢م بارتفاع قدره (٤%) عن ما تم تصديره في عام ٢٠١١م[١].

وحول مؤشر القيمة المضافة للقطاع الصناعي المحلي، يوضحه الشكل البياني التالي رقم (٢١).

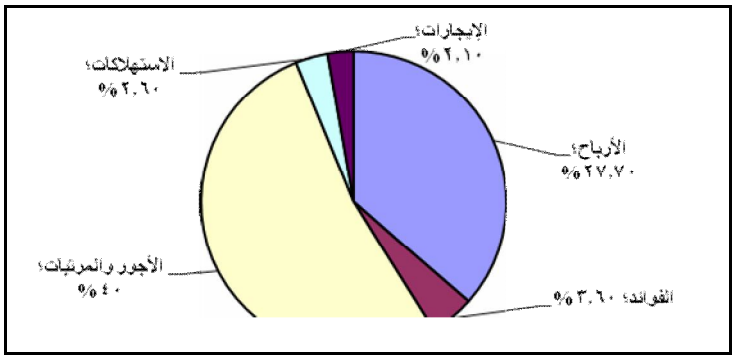

شكل رقم (٤)

توزيع مكونات القيمة المضافة للتصنيع في المملكة (٢٠١١م)

المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق (٢٠١١م)

(١) لمزيد من التفصيل، راجع وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية على الرابط التالي: www.mep.gov.sa.

فبالنسبة لمؤشر القيمة المضافة، يوضح الشكل (٢٠) توزيع مكونات القيمة المضافة في القطاع الصناعي للمملكة في العام ٢٠١١م، حيث يلاحظ أن الأجور والمرتبات تمثل الجزء الأكبر من إجمالي مكونات القيمة المضافة (٤٠,٠%)، تليها الأرباح (٢٧,٧%)، ثم الاستهلاكات (٢٦,٦%) فالفوائد (٣,٦%). وأخيرًا الإيجارات (٢,١%). ويدل ذلك على إسهام الصناعة بالمملكة في زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق قيمة مضافة تغطي أجور ومرتبات العاملين وتزيد عن ذلك لتساهم في توسيع طاقاتها الإنتاجية.

وجاءت بعد ذلك خطة التنمية التاسعة سنويًا مقارنة بنحو ٤,٧% في الخطة الثامنة، والقطاع النفطي بنحو ١,٢%، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لنحو ١٩,٦% بنهاية الخطة مقارنة بنحو ٢٣,٧% في نهاية الخطة الثامنة.ونتيجة للتطورات سابق ذكرها في القطاع الصناعي، فقد وضعت المملكة العربية السعودية إستراتيجية وطنية لتطوير قطاع الصناعة وتحديثه وتشجيع الاستثمار فيه حتى عام ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م. وجاء ذلك في قرار مجلس الوزراء رقم (٣٥) وتاريخ ١٤٣٠/٢/٧هـ، باعتماد إستراتيجية الصناعة. ولعل الهدف منها تنويع القاعدة الصناعية والاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات العالمية في أسعار النفط ، ويما يضمن استقرارًا ونموًا متوازنًا لكافة المؤثرات الاقتصادية[1].

- وفيما يتعلق بالأهداف العامة والمحددة للإستراتيجية بحلول عام ٢٠٢٠م:- فتتمثل فى تحقيق العديد من الأمور نذكر منها تطوير تقنيات الإنتاج، تنويع المنتجات الصناعية، تطوير المهارات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي، بناء قواعد

(١) لمزيد من التوصيلات حول الإستراتيجية الوطنية للصناعة، راجع قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (٣٥) لسنة ١٤٣٠/٢/٧هـ، موسوعة الأنظمة السعودية على الرابط التالي:
http://www.Mohamoon-Ksa.coom

للمعلومات الصناعية تحقق التكامل بالقطاع الصناعي، بناء قواعد للمعلومات الصناعية تحقق التكامل والتشابك الصناعي، استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، تطوير البنية الأساسية للمدن الصناعية.

ووفقًا لما سبق يتعين أن يحقق القطاع الصناعي بنهاية هذه الإستراتيجية المعدلات التالية[١]:

١- رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي السعودي إلى ٢٠%.

٢- رفع القيمة المضافة بحوالي ثلاثة أضعاف.

٣- زيادة الصادرات الصناعية من مستواها الحالي (٣٠)% إلى ٦٠%.

٤- زيادة نسبة العمالة السعودية من مستواها الحالي ١٥% إلى ٦٠%.

٥- التمكن من أن تتبوأ المملكة المرتبة رقم ٤٠ على الأقل بين الدول الصناعية بحلول عام ٢٠٢٠م.

- ولإنجاز الأهداف سابق ذكرها اعتمدت الإستراتيجية على العديد من المحاور، يمكن أن نذكرها على النحو التالي[٢]:

المحور الأول:

وهو المتعلق بمنظومة البيئة الكلية للأعمال والاستثمار الصناعي والتحالفات الإستراتيجية العالمية، حيث يستهدف تحسين سياسات الاقتصاد الكلي مثل السياسات

(١) صندوق التنمية الصناعية السعودي، الإستراتيجية الصناعية، على الرابط التالي:
http://www.Sidf.gov.sa/Ar/industryi in Saudi Arabia, pages/industrial strategy.aspx.

(٢) لمزيد من التفصيل حول محاور الإستراتيجية، راجع موقع صندوق التنمية الصناعية السعودي وهو: http://www.sfd.gov.sa

النقدية والمالية والأجور وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية، بما يضمن حفز الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة في القطاع الصناعي.

بالإضافة إلى تحسين السياسات التجارية وسياسات المنافسة في الأسواق، كما يدخل في إطار هذا المحور تطوير منظومة التشريعات والإجراءات الخاصة بالمنشآت الصناعية مثل أنظمة التجارة والعمل والطاقة والتعدين.... الخ.

المحور الثاني:

ويختص بمنظومة التجمعات الصناعية وحفز التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة على مستوى المناطق، ويشكل هذا المحور أكبر وأضخم أنشطة الإستراتيجية إذ تستحوذ على حوالي نصف التمويل المخصص للإستراتيجية . وتؤكد التجارب العالمية الناجحة في عملية التصنيع على أن التجمعات الصناعية والتركز الصناعي كان من أهم مقومات تطور الصناعة، حيث تتجمع مختلف الصناعات المرتبطة في إطار جغرافي معين (الصناعات المغذية وأنشطة الإنتاج والتوزيع والخدمات المرتبكة): بما يضمن خفض التكلفة في الصناعة، وحفز القدرة على الإبداع والتطوير نتيجة الاحتكاك وانتقال المهارات. وحتى يتحقق هذا المحور؛ يلزم الدخول في عدد من البرامج التي نصت عليها الإستراتيجية وهي برنامج للتجمعات الصناعية العنقودية وبرنامج للتجمعات الصناعية التقنية والمتقدمة، وبرنامج دعم مسارات التقنية المتقدمة وبرنامج الترويج الصناعي.

المحور الثالث:

وهو المتعلق بمجتمع الأعمال الصناعي والمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وبما أن أكثر من ١٥% من المشروعات العاملة في المملكة تتدرج ضمن فئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، فهي المشروعات التي ينبغي أن تعطي برعاية أكبر خاصة خلال تلك المرحلة الانتقالية التي يمر بها الاقتصاد السعودي، وقد انطوى هذا المحور على عدد من البرامج لضمان انحيازه وهي: برنامج دعم

المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبرنامج الحاضنات للمنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وبرنامج مركز موارد الأعمال، وبرنامج مركز تنمية التنافسية والتحديث الصناعي، وبرنامج آليات التمويل الصناعي.

المحور الرابع:

وهو الخاص بمنظومة شبكة العلاقات بين التطوير والابتكار والإنتاج الصناعي، حيث أن الفيصل بين الدول المتقدمة والدول النامية، يكمن في واقع منظومة البحث والتطوير R&D ، ومدى ارتباط أنشطة البحث والتطوير بعملية التنمية، وكذلك ارتباط مخرجات التعليم باحتياجات أسواق العمل أو احتياجات الصناعة. ولهذا أكدت الإستراتيجية الوطنية للصناعة، على أنه من أجل حصد ثمار الجهد الذي تقوده منظومة العلوم والتقنية في المملكة فإن الأمر يتطلب تعظيم القيمة المضافة لهذه البحوث، من خلال ربطها بمنظومة للابتكار في الشركات الصناعية، إضافة إلى حفز الابتكار في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس:

وهو المتعلق بمنظومة القوى البشرية والمهارات الصناعية، حيث يعتبر توافر العنصر البشري المؤهل علميًا وتدريبيًا وفنيًا ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. وتظهر أهمية العنصر البشري المؤهل بشكل أكبر في الصناعة، حيث التعامل مع الآلات الحديثة والحفاظ عليها وإحداث التطوير عليها ولهذا كان من الطبيعي أن يكون الاهتمام بالعنصر البشري، من المقومات الأساسية للإستراتيجية الصناعية السعودية.

المحور السادس:

وهو المعني بمنظومة البني التحتية والخدمات الإنتاجية والأنشطة المساندة للصناعة، والذي بهدف إلى تطوير البنية التحتية ليس فقط في المناطق الصناعية التقليدية، ولكن أيضًا، في المناطق والمدن الصناعية الجديدة، بإنشاء منصات صناعية

في جميع مناطق المملكة، كما يستهدف هذا المحور تعزيز منظومة الخدمات والأنشطة المساندة للصناعة؛ مثل خدمات المقاولة والشحن والتخزين..الخ. وتلك بهدف تحسين خدمات تداول السلع والمدخلات داخليًا وخارجيًا، كما أن هناك برنامجًا مسانداً، هدفه تأمين إمدادات الطاقة الكهربائية بشكل دائم ومستدام للمصانع في مختلف مناطق المملكة.

المحور السابع:

ويستهدف تطور منظومة إستراتيجيات وخطط عمل للقطاعات الجديدة المرشحة للتنويع الاقتصادي، حيث أن تنويع وتعميق القاعدة الصناعية هو الهدف الأساسي الذي وضعت الإستراتيجية من أجله. وعليه فقد أكدت الإستراتيجية على ضرورة الاستمرار في دعم تطور الصناعات القائمة والتي نجحت في بناء ميزان بنسبة وتنافسية سواء على المستوى الوطني أو المستوى العالمي وتحديدًا صناعات البتروكيمياويات.

المحور الثامن:

يتعلق بالقيادة الفاعلة للإستراتيجية: حيث أن انجاز الإستراتيجية بكل ما تضمنته من أهداف ورؤية طموحه بتطلب إلى المقام الأول حسن وكفاءة التنظيم والإدارة وكفاية ووفرة التموين من خلال "صندوق الإستراتيجية الوطنية للصناعة ٢٠٣٠م".

وبلا شك أن الأهداف متعددة، كما تتعدد الجهات التي سيعهد إليها بإنجاز الأهداف والمحاور، وحتى لا يتداخل الأدوار وتضيع الجهود وتهدر الموارد، فقد عهد إلى وكالة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة بتولي تلك المهمة من خلال قياس وتحليل الواقع ومتابعة تطوره، وتحليل تطور الصناعة ومتابعة تنفيذٍ المحاور والتنسيق مع الجهات المعنية.

وحتى يمكن تنفيذ الإستراتيجية، وإنجاز المحاور المشار إليها أعلاه. قامت وزارة التجارة والصناعة، المشرفة على تنفيذ الإستراتيجية خلال الفترة التي سبقت أو التي أعقبت موافقة مجلس الوزراء على الإستراتيجية، بعدد من الخطوات التي تستهدف وضع الإستراتيجية موضع التنفيذ وعليه فقد قامت وزارة التجارة والصناعة بتطوير خطط التنفيذ لمحاور الإستراتيجية وإنشاء برنامج وطني للتنمية الصناعية: ليكون مشغولاً بمسئولية مباشرة عن تنفيذ الإستراتيجية كما بدأت وزارة التجارة والصناعة في اتخاذ الخطوات الإجرائية للتنفيذ، وتم ذلك من خلال دعوة عدد من بيوت الخبرة العالمية من خلال الجهة التي وقع عليها الاختيار ولكن تحت رقابة ومتابعة وزارة التجارة والصناعة، ممثلة بالبرنامج الوطني للتنمية الصناعية ومكتب إدارة المشاريع. الذي يلتزم برفع تقرير دوري عن تطور الأداء وحجم الإنجاز.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

بعد استعراض هذه الدراسة يمكننا استخلاص العديد من النتائج يمكن أن نذكر بعضها على النحو التالي:

١- إن الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبح أمرًا مهمًا لمختلف دول العالم المتقدم والنامي، نظرًا لمساهمته في زيادة الناتج القومي الإجمالي وتوفير الوظائف وتنوع الأنشطة الاقتصادية المختلفة. لذا نوصي بـ:

- ضرورة وضع الخطط اللازمة وتهيئة المناخ لجذبه، وذلك بتطوير البنية التحتية، والعنصر البشري الخ...
- ضرورة عقد الإنفاقات الدولية الثنائية والجماعية والتي من شأنها أن تجذب المستثمرين الأجانب وتوفر عنصر الأمان لهم واستثماراتهم.

٢- بالنظر لتجارب العديد من الدول، نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد أسهمت بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي والتطوير المستمر للعديد من القطاعات أبرزها القطاع الصناعي.

٣- القطاع الصناعي بوصف كونه القطاع الرائد الذي يقود قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتعين تقديم كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي من أجل تنشيطه والارتقاء به وهو ما تقوم المملكة به الآن.

وهنا نوصي بـ:

- إقامة التكتلات الاقتصادية بين السعودية ومختلف دول المنطقة العربية وتعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي.
- توفير كافة عناصر الأمان للاستثمارات الوافدة وتقديم الحوافز لها.

- العمل على تقليص الحواجز الجمركية والتنظيمية أمام الاستثمارات الأجنبية، واتخاذ الإجراءات والتدابير التي تسهل قدومها وعملها.

٤- إن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتطوير القطاع الصناعي من شأنه أن يسهم في تقليل معدلات البطالة وتوفير الوظائف وكذلك إنشاء قاعدة صناعية يرتقى بالدولة أمام مختلف دول العالم.

وهنا نوصي:

- بتعديل برامج الدراسة في بعض الكليات أو إنشاء برامج جديدة تتلاءم واحتياجات القطاع الصناعي والاستثمارات الأجنبية، وهذا أمر هام.

٥- تساهم الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية والتسويقية الجديدة.

٦- تساعد الاستثمارات الأجنبية في الحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل برامج وخطط التنمية، وهو الأمر الذي يعزز وجود استمرار وتطوير القطاع الصناعي.

٧- إن توطين الصناعات وتحديث القطاع الصناعي في المملكة يسهم من دون شك في زيادة نسبة الصادرات وتنوعها، وهو ما ينعكس على ميزان المدفوعات بالإيجاب.

وهنا نوصي بـ:

- أهمية مساعدة المنتج الوطني والشركات المحلية وتقديم كافة وسائل الدعم لها.
- البدء في التصدير لدول المنطقة والدول المتشابهة، حتى إذا ما وصل المنتج لدرجة كفاءة عالية يمكن المنافسة والدخول لأسواق الدول المتقدمة.

٨- استطاعت المملكة خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٨م، أن تكون من أوائل الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وهذا يؤكد أن مسألة جذب وتدفقات رؤوس الأموال ليست بالأمر الصعب طالما اتخذت الدول الإجراءات الجادة لذلك.

وهنا نوصي بـ:

- **ضرورة استمرار حكومة المملكة باتخاذ كافة إجراءات دعم وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أثر إيجابي في المستقبل.**
- **ضرورة إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن وضع الاقتصاد السعودي وأماكن الاستثمار ونوعية الاستثمارات وطرحها عبر المنتديات الاقتصادية والمؤتمرات وصفحات متخصصة على الانترنت.**

٩- أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير قطاع الصناعة السعودي، وهو ما انعكس إيجابًا في توفير العديد من الوظائف وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات وتحسين الناتج المحلي الإجمالي.

١٠- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية ساهم بشكل رائع في تنوع صادرات المملكة، فبدلاً من تصدير النفط فقط، أصبحت المملكة تصدر المنسوجات والملابس والورق ومنتجات الألبان والأجهزة الكهربائية...الخ.

وهنا نوصي بـ:

- **تخفيض الضرائب والرسوم على عمليات الإنتاج والاستيراد لمعدات وآلات القطاع الصناعي.**
- **تشجيع القطاع الخاص السعودي والعربي والأجنبي على الاستثمار في مختلف الصناعات بالمملكة.**
- **تدريب العمالة السعودية وثقل مهاراتها وهو عامل كثيرًا ما يشجع المستثمرين على القدوم إلى الدولة.**
- **التعديل المستمر للأنظمة والقوانين وبما يتلاءم مع الاتفاقات الدولية وتحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية.**

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

١- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار "تطلق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار" لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير- مارس) ٢٠١٣.

٢- بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٠م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملكة سعود، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

٣- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، ٢٠٠٤.

٤- د.أمينة زكى شبانه ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق ، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة ، مصر ، ٧-٩ أبريل، ١٩٩٤ .

٥- مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٩٠.

٦- د. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٧٠ وما بعدها؛ وكذلك د. صلاح زين الدين، تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر كلية الحقوق، جامعة المنصورة السنوي السادس، القاهرة، ٢٠٠٢.

٧- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم البيئة، الجزائر، ٢٠١١/٢٠١٠.

٨- خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٨.

٩- الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، ٢٠٠٣

١٠- د. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييميه"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥.

١١- د. الطاهر خامرة، تحديات الطاقة والتنمية المستدامة، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، ٧-٨ أبريل، ٢٠٠٨.

١٢- مركز الإنتاج الإعلامي بجامعة الملك عبد العزيز، دور التنمية المستدامة في الوطن العربي- بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر، مجلة نحو مجتمع معرفي، جدة، مكتبة فهد الوطنية، ١٤٢٧هـ.

١٣- د. مراد ناصر، "التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر"، مجلة التواصل، العدد ٢٦، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، جامعة البليدة، ٢٠١٠.

١٤- بحث بعنوان، منظمة التجارة العالمية ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية إليها، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

١٥- التقرير الاقتصادي للصندوق السعودي للتنمية، قسم الدراسات الاقتصادية، ربيع الأول١٤٣١هـ- مارس ٢٠١٠.

١٦- الأمانة العامة لاتحاد الغرف دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، معوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي- دراسة ميزانية، ديسمبر ٢٠٠٧م.

١٧- د. عواطف سليمان مقبل، عوائق تطور القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، السعودية، ٢٠٠١.

١٨- د. فهد بن يوسف العتياني، معوقات الاستثمار في المملكة العربية السعودية والتغيير المطلوب.

١٩- د. يوسف إبراهيم سلوم، أضواء على إستراتيجية خطة التنمية في المملكة العربية السعودية، بدون دار نشر، ١٩٨٥.

٢٠- عبدالله بن علي المرواني، حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع في خطة التنمية التاسعة، ١٤٣١-١٤٣٥هـ (٢٠١٠-٢٠١٤م)، ملتقى الإنشاءات والمشاريع، الغرفة التجارية الصناعية،الرياض- السعودية.

٢١- الإستراتيجية الوطنية للصناعة، راجع قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (٣٥) لسنة ١٤٣٠/٢/٧هـ، موسوعة الأنظمة السعودية على الرابط التالي:

22- http://www.Mohamoon-Ksa.coom

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

23- Ila Chaturvedia, Role of FDI in Economic Development of India: Sectoral Analysis, international conference on technology and Business Management, March 28-30, 2011.

24- Andrew Stoeckel, the global financial crisis and consequences, Australian national university, the Brookings institution, 2009.

25- **Rory Terry, Foreign direct investment and economic Growth in developing Countries, state university. Pp.155-156 available at: http://www.cis-wtamu.edu/home/index.php/swer/arti.**

26- **OECD, Benchmark, Definition of foreign direct investment, OECD, 1996**

27- **Seyed Komail and Amir Hortamani, The impact of trade integration on FDI flows: Evidence from Eu and Asian +3, university of Isfahan. Available at: http://www.univ-lehavre-fr/ actu/itlcge/pdf.**

28- **Kevin Honglin Zhang, How does affect a host country's export performance? The case of china, Department of economics, Illinois state university 2002, pp. 2:4. available at: http://www.saculty.washington.edu/karyiu/confer/xian05/pdf.**

29- **Sarah Yueting Tong, Foreign direct investment, technology transfer and firm performance, Hong Kong institute of economics and business strategies, April 2001, p.p. 34-35.**

30- **A. K Cairneross, The contribution of foreign and domestic capital to economic development, Reprithted in economic development, London, 1962, pp. 20-25.**

31- United Nations, Africa's the technology gap, case studies on Kenya, Ghana, Uganda and Tanzania, July 2003.

32- Raghar Nurkse, problems of capital formation in under developed countries, Oxford University, New York, 1996.

33- UNCTAD, World investment Report, 2013, p. 10. available at: http://UNCTAD.org/en/pages/nediaaspx.

34- UNCTAD, World investment Report, 2008.

35- Corinne Gendron, Le development durable comme compromise, publications de l'université, Québec, 2006, p. 166.

36- Abudulaziz Amahood , Foreign direct investment in Saudi Arabia: joint venture Equity shares and source country characteristics, A thesis submitted to Newcastle university Uk for the degree of doctor of philosophy in economics, December, 2010.

37- M.A. Ramady and Mourad Mansour, the impact of Saudia Arabia's WTO accession on selected economic sectors and domestic economic reforms, world review of entrepreneurship, management, development, vol-2006 pp719. http://faculty.keupm.edu.sa.

38- Y. Al YousefandM. Abu-ebid, Energy efficiency initiatives for Saudi Arabia on supply and demand sides, energy

research institute, king Abdul-Aziz city for science and technology, Riyadh, Saudi Arabia, p.p. 280-281. available at http://www.intechopen. com/download/90t/pdf.

39- Robert M. Solow, Acontribution to the theory of economic Growth, the quarterly Journal of economics, Vol. 70, No. 1, 1956, p.p. 64-90 available at:

http://www.econ.nyu_edu/user/debraj/courses/ readings/solow/pdf.

40- The Global Competitiveness report 2013-2014, available at:

http:// www.wefeorum.org/reports/global-competitiveness-report-2013-2014